جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية
الشعبة: علوم الاقتصادية
التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب: توفيق درويش

بعنوان:

تمويل البنوك التجارية للقروض الاستثمارية

(دراسة حالة - المديرية الجهوية للاستغلال 184 ورقلة -)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/05/14
أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذة: نورة محمدي ..... رئيسا
الدكتورة: مفيدة بن عثمان ..... مشرفا
الدكتور: محمد بركة ..... مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

إهـداء

أحمد **اللّهَ العليّ القدير**

حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، حمدًا يليق بجلال

وجهه و عظيم سلطانه، حمدًا ملء السّماوات و الأرض و ما بينهما

وأصلّي وأسلّم على إمام المرسَلين والمسلِمين والعالمين والنّاس أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

أهدي هذه المذكّرة المُتواضعة إلى أمّي وأمّي وأمّي وأبي الغاليين

وأسأل **اللّهَ الرّحمان الرّحيم** أن يرضى ويعفو عنهما وأن يدخِلهما

الجنّة بغير حساب وأن يرزقهما الفردوس الأعلى

كما لا أنسى إخوتي خاصّة "جنان" "طه" "فضيل" و "فريال"

وكل عائلة " درويش "و" بن عمارة "

وإلى الأحباب والأصدقاء من الأقرب فالأقرب إلى الأبعد فالأبعد

وإلى الإخوة المُسلِمين في مشَارق الأرض ومغاربها

توفيق درويش

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل أن وفقني لإتمام هدا البحث العلمي والذي انعم علينا بالصحة والعافية

والتيسير فلله الحمد والشكر.

ومصداقا لقول النبي صلى الله عليه وسلم:"*من لم يشكر الناس لم يشكر الله*"

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة مفيدة بن عثمان على كل ما قدمته لي من توجيهات وإرشادات ومعلومات قيمة ساهمت من دون شك في إثراء موضوع هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد دون أن لا أنسى كل من الطاقم الإداري للكلية والقسم والعمال والطلبة والى كل من قدم لنا يد العون خلال المشوار الدراسي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح إجراءات وآليات منح القروض الاستثمارية من طرف البنوك التجارية، بالإضافة إلى تقييم وتسيير مخاطر القروض، وهذا من خلال منهج دراسة حالة قرض استثماري ممنوح من طرف البنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية للاستغلال 184 بورقلة-.

لخصت الدراسة إلى أن هناك معايير وإجراءات محددة يعتمدها البنك الوطني الجزائري من أجل اتخاذ قرار الائتمان، حيث أن هذا الأخير مرهون بعملية تسيير المخاطر والمتمثلة في مختلف الضمانات المقدمة من طرف العميل.

الكلمات المفتاحية: تمويل، استثمارات، مخاطر الائتمان، قروض بنكية.

Résumé

Cette étude vise à préciser les mécanismes et les procédures d'attribution des crédits d'investissements par les banque, et d'évaluer les risques relatifs à ce type de crédit, en étudient le cas d'un crédit d'investissement accordée par les banque national d'Algérie - direction régionale de l'exploitation de 184 Ouargla-.

L'étude a conclu qu'il existe des procédures et des mécanismes précises pour l'octroi de ce type de crédits, dépendent des garantis fournis par le demandeur de crédit.

Mots clés: Financement, Investissements, risques de crédit, Prêts bancaire.

.

قائمة المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	VII
مقـــدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	3
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	12
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	16
المبحث الأول: منهجية الدراسة	17
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	19
الخاتمة	33
المراجع	35
الملاحق	38
الفهرس	47

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الوكالات التابعة لمديرية شبكة الاستغلال -184- بورقلة	17
2	الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2012	22
3	الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2013	23
4	الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2014	24
5	الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الخمسة (2015-2016-2017-2018-2019).	25
6	حساب مؤشرات التوازن المالي: FR-BFR-TR	26
7	حساب قدرة التمويل الذاتي (CAF)	27

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2012	36
2	الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2013	38
3	الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2014	40
4	الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الخمسة (2015-2016-2017-2018-2019).	42

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	العنوان	الصفحة
FR	رأس مال العامل	22
BFR	احتياج في رأس مال العامل	22
TR	الخزينة الصافية	22
CAF	قدرة التمويل الذاتي	28
VAN	القيمة الحالية الصافية	28

مقدمة

تحتل عملية التطور الاقتصادي صدارة الانشغالات التي تواجهها المجتمعات ، ولهذا أصبحت الدول تتسابق للوصول إلى أفضل السبل لتحقيق ذلك ، فاتجهت إلى تشجيع الاستثمار باعتباره أهم العوامل المحققة للعوائد والوافرات الاقتصادية؛ إذ أن كل زيادة في الاستثمار تمثل طاقة إنتاجية جديدة لإقامة مشاريع فنية أو التوسع في المشاريع القائمة والتي يتطلب تمويلها وجود مؤسسات مصرفية ومالية ممثلة في البنوك.

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية الحيوية لأي اقتصاد قومي، حيث تؤدي دورا رياديا واستراتجيا في تنفيذ أهداف السياسة كل من السياستين النقدية والمالية للدولة ، وبذلك فهي تساهم بشكل جوهري في تصعيد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها وسيطا اقتصاديا يتولى عملية تجميع الموارد المالية عن طريق الادخار لإعادة توجيهها في عملية تمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسات الاقتصادية في إطار ما يسمى بالقروض البنكية، وعليه يمكننا القول بأن القروض البنكية أداة مصرفية فعالة لتحقيق تنمية وطنية مستدامة.

وعليه تُطرح الإشكالية التالية:

– إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات الجزائرية؟

وتنبثق عن الإشكالية تساؤلات جزئية كما يلي:

– ما هي المعايير المستخدمة لاتخاذ قرار منح التمويل الاستثماري؟

– ما هي الآليات المتبعة في عملية منح التمويل الاستثماري؟

– ما الإجراءات المتبعة للتصدي للمخاطر المحيطة بالتمويل الاستثماري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول تبني الفرضيات التالية:

* هناك معايير محددة تستخدمها البنوك التجارية لمنح التمويل الاستثماري.

* هناك آليات متبعة في عملية منح التمويل الاستثماري.

* تلزم البنوك التجارية العميل باتخاذ إجراءات عملية تحميها من مخاطر التمويل الاستثماري.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية نوردها في النقاط التالية:

– الميول والرغبة في معالجة مثل هذه المواضيع، إضافة إلى ذلك كونه يندرج ضمن تخصصنا العلمي.

– إدراكنا لأهمية الموضوع والرغبة في الحصول على معلومات شاملة عنه.

– إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلى بعض المعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- كيف يساهم البنك في تمويل الاستثمارات وما هي أساليب التي يعتمد عليها خلال تقديم هذه القروض الاستثمارية؛
- التعرف على مختلف أنواع القروض، والتأكيد على ضرورة القيام بدراسة ملف القرض، نظرا لأهميتها؛
- التعرف على كيفية تمكن البنك من ضمان قيمة القروض المقدمة، وما هي الضمانات التي يطالب بها البنك زبائنه؛
- الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في المجال الميدان العلمي من خلال التربص.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على أهم العمليات التي تقوم بها البنوك (منح القروض)، ولكون القروض الاستثمارية تعتبر أداة حساسة تمكن من النهوض بالاقتصاد الوطني بدعمها للاستثمار. بالإضافة إلى طبيعة الموضوع الذي له علاقة بالتخصص (مالية وبنوك).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تحدد موضوع الدراسة في المواضيع النظرية والتطبيقية للتمويل الاستثماري.

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية للاستغلال – 184 ورقلة–،

الحدود الزمنية: تم اعتماد بيانات الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنتي 2012- 2014.

منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي لمحاولة توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحليل ومناقشة مختلف الدراسات السابقة، أما بالنسبة للدراسة التطبيقية تمّ الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة وتحليل ملف قرض استثماري في وكالة بنكية بولاية ورقلة.

استخدمنا في الدراسة عدة أدوات منها المسح المكتبي باضطلاع على مختلف المواضيع المرتبطة بالأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد أسلوب المقابلة للوقوف على الجانب التطبيقي للموضوع.

صعوبات الدراسة:

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة؛
- تحفظ البنوك وعدم تقديم بعض المعلومات باعتبارها من أسرار البنك.

تقسيمات الدراسة

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية الرئيسية للدراسة بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين. المبحث الأول عرضنا فيه مفهوم، أهمية ومصادر التمويل، إضافة إلى ذلك عموميات حول القروض البنكية، إضافة إلى أنواع القروض، الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى دراسات سابقة شبيه بمتغيرات الدراسة.

الفصل الثاني: تناولنا من خلال الدراسة التطبيقية والتي كانت في إحدى البنوك التجارية ألا وهو بنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية للاستغلال 184 بورقلة– وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تم عرض منهجية الدراسة، والمبحث الثاني فقمنا بعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

تمهيد:

يعد الجهاز المالي والمصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا تمويليا مهما في النشاط الاقتصادي من خلال توفير الاحتياجات التمويلية الخارجية لمختلف المؤسسات التي تعمل جاهدة على تغطية احتياجاتها المالية عن طريق مواردها الداخلية ، إلا أن عدم كفاية هذه الموارد يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء إلى الموارد الخارجية. وتعتبر البنوك التجارية وجهة من الوجهات المعتمدة للتمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية الذي يمر بعدة إجراءات لتحقيقه. وسوف نعرض في هذا الفصل بعض الأدبيات النظرية والتطبيقية المرتبطة بموضوع تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية في مبحثين ، حيث يحوي المبحث الأول الأدبيات النظرية والمبحث الثاني الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يحتل موضوع تمويل الاستثمارات أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي للدول ، حيث تسعى كل الأطراف المرتبطة به إلى تيسير السبل لتحقيقه على أرض الواقع بصورة سليمة والاستفادة منه في تنمية مختلف المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: ماهية التمويل

1 مفهوم التمويل

هناك عدة مفاهيم للتمويل ،كما يحظى بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصادي ، سوف نتطرق إلى كل منها كما يلي:

– **التعريف الأول:** التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام وأنه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامه لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية، حيث ترتكز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد[1].

– **التعريف الثاني:** التمويل هو البحث عن المصدر التي تستخدمه الإدارة للحصول على النوع المعين من الأموال اللازمة ومن تم التزود به[2].

– **التعريف الثالث:** يمكن أن نضع تعريفا مختصرا للتمويل بكونه الإجراءات التي تختص بالحصول على الأموال وإدارتها لاستخدامها في الشركة[3].

2 أهمية التمويل

يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

– توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.

– تحقيق التنمية الاقتصادية.

– تحقيق الأهداف المسيطرة من طرف الدولة.

– تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم[4].

---

[1] إبراهيم محمد نايت، **"آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها"** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011، ص 81.

[2] فضيلة زواوي، **"تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر"** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 11.

[3] عدنان عبد الجبار موافق الحميري،" **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة"** ، ط01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص35.

[4] فتيحة غبار، **"دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات"**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 13.

3 مصادر التمويل

إن الهدف الرئيسي للوظيفة المالية التمويلية هي التخطيط للمستقبل ، إذ يستدعي وضع البرامج التشغيلية ثم تحديد مصادر التمويل لتنفيذ البرامج والخطط ، وذلك باعتماد على مصادر الداخلية من جهة والخارجية من جهة أخرى والتنسيق بين النقاط.

3-1 المصادر الداخلية: تتمثل المصادر الداخلية للتمويل في ما يلي[1]:

3-1-1 التمويل الذاتي: غالبا ما يلجأ أصحاب المشاريع والمنشآت إلى استثمار أموالهم المدخرة عند بداية أي مشروع، ويفضلون هذا المصدر من الأموال نظرا لما يسمح لهم من حرية التصرف بإدارة المنشأة والتفرد بصافي الربح إذ ما حققوا نجاحا في نشاطهم ، وعدم اللجوء إلى المصادر الأخرى المحفوفة بالمخاطر أو صعوبة الحصول عليها[2].

3-1-2 الأسهم العادية: يترتب على استخدام هذا المصدر في التمويل عديد من الحقوق والالتزامات وهي:

- تتمتع حقوق الملكية من الناحية الايجابية بالحصول على الأرباح المتوقعة مع حق الرقابة في الشركة.
- الجانب السلبي لحقوق الملكية تتمثل في تحمل الخسائر المحتملة ، بالإضافة إلى الالتزامات القانونية نحو الغير وفقا للشكل القانوني للمشروع.
- من ناحية تقسيم الدخل والرقابة:

أ- حملة الأسهم العادية هم المستفيدون من المتبقى من صافي الدخل للشركة.

ب- من خلال حق التصويت، حملة الأسهم العادية لهم حق الرقابة القانونية على الشركة[3].

3-1-3 الأسهم الممتازة: يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة، لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات، فهي تشبه السندات من حيث أنها تأتي في مرتبة سابقة للأسهم العادية وإن كانت تابعة للسندات عند الحصول على العائد الدوري واستفاء حقوق حملتها عند تصفية الشركة ، ويمكن للأسهم الممتازة كالسندات أن تصدر بشروط تكفل استدعائها أو تحويلها إلى أسهم عادية بشروط معينة، ومن ناحية أخرى تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية من حيث أنها تعتبر أيضا سندا للملكية له قيمة سوقية ترتبط أجله بوجود واستمرار الشركة، وتتماثل كل من الأسهم الممتازة والعادية من ناحية المعاملة الضريبية لا تعتبر التوزيعات المقررة لكل منهما – بخلاف فوائد السندات- من التكاليف الواجبة الخصم وصولا لوعاء الضريبة على الدخل، كما أن عدم سداد التوزيعات المقررة لكل من حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية لا يترتب عليه إفلاس الشركة بخلاف الحال في حالة توقف الشركة عن سداد حقوق الدائنين وحملة السندات (الفوائد والأقساط)[4].

---

[1] انتصار صحراوي، "**مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصادي الجزائري**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015/2014، ص 10.

[2] سعاد صديقي، "**دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص 69.

[3] عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص455.

[4] انتصار صحراوي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 10.

3-2 مصادر الخارجية: وتتمثل في:

3-2-1 الائتمان المصرفي: هو أحد أنواع القروض التي تحصل عليه المؤسسة من المؤسسات المالية وذلك لتمويل احتياجاتها قصيرة الأجل خلال دورة الاستغلال، مثل الأنشطة الإنتاجية، الأنشطة التسويقية ، والأنشطة الموسمية، القروض الموجهة لتغطية بعض النفقات المختلفة ويتم تسديد الائتمان المصرفي خلال فترة زمنية أقل من سنة[1].

3-2-2 الائتمان التجاري: يقصد به الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشترى عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع بغرض إعادة بيعها ، ويحتاج إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية ، وعدم مقدرته الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة، من ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل، الأولى عوامل شخصية تمثل مركز البائع المالي ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقدير البائع لأخطار الائتمان، أما المجموعة الثانية فهي تلك الناشئة عن حالة التجارية والمنافسة مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة وطبيعتها المباعة وحالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية.

3-2-3 السندات: تعتبر أداة من أدوات الدين طويل الأجل [2]، ويعتبر بمثابة عقد أو اتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر ويقتضي هذا الاتفاق بأن يقرض المستثمر الجهة المصدرة مبلغا لمدة محدودة وسعر فائدة معين، والسند يختلف عن القروض في كونه قابل للتداول ويمكن بيعه وهو بذلك يحتفظ بسيولة عالية لحاملها بمعنى أنه بمثابة صك مديونية يعطى لحاملها الحق في استرداد قيمتها الاسمية عندما يحين تاريخ الاستحقاق ويحصل على فائدة بصفة دورية وفقا للمعدل المحرر على السند، ويمكن القول بأن عند تعرض المؤسسة المصدرة للسند للإفلاس فإن حملة السندات لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية أما من حيث العائد فيحصل حملة السندات على قدر ثابت من الفوائد في تواريخ محددة بغض النظر عن الأرباح والخسائر التي نجم عنها نشاط الجهة المصدرة للسند.

المطلب الثاني: ماهية القروض البنكية

1 مفهوم القروض البنكية

تعتبر القروض مصدر من مصادر التمويل سواء للأفراد أو المؤسسات أو الدولة ، ويتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة ويترتب عن عملية الاقتراض أعباء من خلال تسديد القرض وفوائده، سنتناول في هذا المقام مفهوم القروض البنكية وأنواعها بالإضافة إلى مخاطرها.

[1] دلال لويشي، "**دور القروض البنكية في تمويل الاستثمار**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، **الجزائر**، 2013/2012، ص 87.

[2] محمد سعيد السمهوري، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، ط 01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 83.

1-1 تعريف القروض البنكية

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو " القدرة على الإقراض " واصطلاحا : هو التزام جهة من لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مه لة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها[1].

تمثل القروض شكلا من أشكال الائتمان قصير الأجل الذي تقدمه البنوك التجارية للقطاع العائلي أو لقطاع الخاص بهدف تمويل بعض الأنشطة الاستهلاكية أو التجارية ،كما أنها تشكل أحد الوسائل التي يلجأ إليها البنك التجاري لتوظيف جزء مما لديه من أموال بهدف الحصول على عائد من ورائها[2].

وتعرف أيضا: أنها الخدمات المقدمة للعملاء ، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولة المستحقة عليها ، في تواريخ محددة[3].

1-2 أهمية القروض البنكية

تظهر أهمية القروض البنكية في النقاط التالية:

- تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته ولهذا فإن البنوك تولي القروض البنكية عناية خاصة،
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والمعاملات،
- للقروض دور هام في تمويل حاجيات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها[4].

2 أنواع القروض

2-1 أنواع القروض البنكية من حيث النشاط الاقتصادي

2-1-1 القروض الاستهلاكية: وتستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل، أو تصفية لبعض ممتلكاته[5].

---

[1] سميرة رحموني، "**التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، **الجزائر**، 2012/2011، ص 34.

[2] محمد السعيد السمهوري، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 152.

[3] فتيحة غبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[4] إدريس بن بخمة، "**دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" ، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، **الجزائر**، 2016/2015، ص 04.

[5] فتيحة غبار، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 09.

2-1-2 القروض الإنتاجية: وهي تلك القروض التي تكون الغرض منها استخدامها إنتاجي أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة ، وتشجع البنوك المركزية عادة البنوك التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني[1].

2-1-3 القروض التجارية: هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وطابعهما موسمي.

2-1-4 القروض الاستثمارية: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار ، وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات، وأسهم جديدة ، وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجال لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

2-2 أنواع القروض البنكية من حيث الفترة الزمنية

يعتبر هذا القسم الأساسي ، حيث يتم خلاله تقسيم القروض حسب الفترة أو الآجال إلى قصير متوسط، وطويل الآجال.

2-2-1 القروض قصيرة الأجل: وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت مثل شراء المواد الخام وسداد النفقات المختلفة مثل الأجور .... الخ[2].

2-2-2 القروض متوسطة الأجل: توجد قروض متوسطة الآجال لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عدد استعمالها 07 سنوات مثل: الآلات، والمعدات ، ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة... ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال.

2-2-3 القروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسة التي تقوم باستثمارات الطويلة إلى البنوك لتمويل هذه العملية نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها ، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار ، وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد. وتفوق القروض طويلة الأجل في الغالب 07 سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي تمول نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مباني....).

2-3 أنواع القروض البنكية من حيث نوع الضمان

2-3-1 قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات، وبالتالي تنقسم إلى:

- **قروض بضمان شخصي:** وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل[3].

- قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع ، تودع لدى البنك كتأمين للقرض ، أو قروض بضمان أوراق مالية، يودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون سهلة التداول ، أو قروض بضمان كمبيالات.

---

[1] حياة جعفري وآخرون، "**تسيير مخاطر القروض في البنوك**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أكلي أولحاج، البويرة، **الجزائر**، 2015/2014، ص 10.

[2] محمد السعيد أنور سلطان، "**إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 406.

[3] فتيحة غبار ، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 12.

2-3-2 قروض غير مضمونة: ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع ، إذ لا يقدم عندها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليها في حالة عدم الوفاء بالقرض ، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل، ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد ، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

2-4 أنواع القروض البنكية من حيث عدد المقرضين:

2-4-1 قروض يقدمها بنك واحد: الأصل في هذه القروض أن يقدمها بنك واحد، فيفضل البنك أن يقوم وحده بمنح القرض، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق عليها.

2-4-2 القروض المجمعة: يعرف القرض المجمع على أنه قرض كبير نسبيا بتأمينه بالنيابة عن المقترض ، وذلك عن طريق مجموعة من البنوك المقترضة، وعادة ما تكون مبالغ هذه القروض كبيرة.

المطلب الثالث: تمويل الاستثمار من طرف البنك

1 إجراءات منح القرض

تقوم البنوك بفحص طلبات القروض، وذلك من أجل اتخاذ قرار منح القرض، ويتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض والتي لها علاقة مباشرة بطلبات البحث ، وسنبرز أهم تلك الاعتبارات كما يلي:

1-1 سلامة القرض: القرض البنكي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في حساب المقترض (المدين) ، مقابل وعد كتابي للسداد حسب شروط يتفق عليها، ولا يمنح القرض إلا عندما يثق من سلامته وقدرة الزبون على الوفاء (الدفع)، وهذا دائما حسب شروط المتفق عليها[1].

1-2 سيولة القرض: يقصد بها سرعة دوران القرض ، ويترتب على سرعة آجال استحقاق القرض وصغر الفترة بين تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه.

1-3 التنويع: ينوع البنك قروضه على العملاء فلا يجب أن يقتصر على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل وإنما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة.

1-4 طبيعة الودائع: هناك أنواع عديدة من الودائع، ويعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين، ومسؤولية البنك هنا تجاه مودعين تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.

1-5 القيود القانونية توجيهات البنك المركزي: توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القرض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطاته.

[1] إدريس بن بخمة، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 13.

1-6 سياسة مجلس الإدارة: يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض وإبراز أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجال السداد والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان ، وسلطة المديرين في منح القرض وإعطاء لجنة القروض ويراقب مجلس الإدارة هذه السياسة الموضوعية.

1-7 مصادر الوفاء بالقروض: يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد، ولا يعني أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد[1].

2- خطوات منح القرض

يمر القرض بعدة مراحل قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار والتعاقد ، وسنرى فيما يلي أهم هذه المراحل:

2-1 الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية ووفقا لسياسة الاقتراض في البنك خاصة من حيث الغرض [2]، الأجل وأسلوب السداد ،كما يساعد هذه العملية لمعرفة شخصية العميل من خلال لقائه مع المسئولين وقدراته على اتخاذ القرار المبدئي إما بالاستمرار أو الاعتذار مع توضيح الأسباب للعميل.

2-2 التحليل الائتماني للقرض: يتضمن تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل من الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسس.

2-3 التفاوض مع طالب القرض : بعد تحليل عناصر مخاطر الائتمان المحيطة بالعرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال التفاوض بين البنك والعميل للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

2-4 اتخاذ القرار: تنتهي عملية التفاوض إما بالقبول أو عدم القبول ، وفي حالة القبول يتم التعاقد مع العميل بإعادة مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض ، والتي عادة تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، مواقفها الضريبي[3]،

2-5 صرف القرض: بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة ، يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض، حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والضامن على العقد واتفاقية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات

---

[1] إدريس بن بخمة، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 14.

[2] نادية عمران، **"دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية"**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **الجزائر**، 2015/2014، ص 26.

[3] نبيلة لعروس وآخرون، **"دور المراجعة الداخلية في منح قروض الاستثمار"**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، **الجزائر**، 2013/2012، ص 72.

المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات ، وبعد التوقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدام القرض ، ومنه وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.

2-6 متابعة القرض: من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها [1]، إذا صدر القرار منح الائتمان لعميل ما، وبدأ الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك والمقترض تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة وهي مهمة متابعة نشاط العميل والتي تنتهي تمام انتهاء مدة القرض المتفق عليها في البنود السابقة التي كانت قبل منح القرض للعميل المقترض ، كما أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للقرض.

2-7 تحصيل القرض "استرجاع القرض": أن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

2-8 التقييم اللاحق: هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسيطرة أو الموضوعية قد تحققت.

2-9 بنك المعلومات: من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآتي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.

3 المخاطر المحيطة بالقرض

تنطوي عملية الإقراض على مخاطر ، وهذا لمصاحبة عنصر الشك وعدم التأكد من المستقبل ، ولهذا وجب على البنك الوقوف على التعريف بخطر القرض جيدا، حتى يتسنى له الرؤية الجيدة والواضحة لأبعاده المختلفة وأساب حدوثه[2].

3-1 تعريف خطر القرض

خطر القرض هو احتمال الخسارة التي يتعرض له الدائن (البنك) بسبب المدين (المؤسسة) العاجز عن تسديد كل أو جزء من الدين (القرض) والفوائد المرتبطة به ، إما بسبب عدم نزاهة المدين في تعامله مع دائنه ، أو لأنه فقد القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.

3-2 أقسام خطر القرض

إذا كان خطر القرض هو خطر تدهور التدريجي للوضعية المالية للمؤسسة المقترضة فإنه يمكن تقسيمه حسب الوضعية المالية، أي حسب درجة ملاءة المؤسسة إلى ما يلي:

---

[1] مسعود دوسي وآخرون، **دور البنوك في تمويل الاستثمارات، "ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات–"**، جامعة البليدة، الجزائر، ص 362.

[2] أحلام مخبي، **"تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، **الجزائر**، 2017/2006، ص79.

أ- خطر عدم سيولة المؤسسة أو خطر التجميد: ينتج هذا الخطر بسبب عجز مؤقت في خزينة المؤسسة ، فلا تتمكن من تسديد ديونها في الآجال المتفق عليها ، فيتعرض البنك لهذا الخطر ويكون أكثر حدة لما يتعلق الأمر بقروض الاستغلال، حيث أن التأخر عن سدادها يؤثر بصفة مباشرة على سيولة البنك ذاته.

وبالتالي وجب على البنك التنبه لوضعية خزينة المؤسسة من أنها في حالة جيدة تسمح لها بتسديد القروض في آجال استحقاقها[1].

ب- خطر عدم التسديد: يعتبر هذا الخطر أسوأ صور المخاطر التي يتعرض لها البنك لأنها الأكثر ضررا والأصعب ترقبا، يواجه البنك هذه المخاطر عندما يتأكد من عدم استرجاع الأموال المقترضة سواء كليا أو جزئيا[2].

ج- خطر عدم ملاءة المؤسسة أو عدم جدارتها الائتمانية: ينتج هذا الخطر عن زيادة حجم ديون المؤسسة عن قيمة أصولها مع احتمال أن تصفيتها لا يسمح بتغطية هذه الديون.

[1] أحلام مخبي، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 80.

[2] آسيا قاسيمي، **"تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنوك"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، **الجزائر**، 2009/2008، ص 66.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية- الدراسات السابقة للموضوع

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

1 دراسة (دلال لويشي، 2013) بعنوان:" دور القروض البنكية في تمويل الاستثمار " [1]، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد وذلك من خلال عملية التصدير والاستيراد وإبراز الدور التي تؤديه تقنيات تمويل التجارة الخارجية في تسهيل المعاملات من خلال الاقتصاد في الوقت وتحقيق الضمان لجميع الأطراف، ومحاولة تقديم أكبر قدر من المعلومات حول الاعتماد المستندي من جهة وإبراز دور الاعتماد المستندي في تمويل الواردات الجزائرية ، إضافة إلى ذلك إبراز المراحل التي يمر بها الاعتماد المستندي مرورا بمرحلة التوطين، مرحلة الفتح، ومرحلة التنفيذ.

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

- مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن التمويل أغلب هذه المشاريع يتطلب دخل طرف من البنوك التجارية.
- تحقيق الاكتفاء في بعض المنتجات المحلية ، وبالتالي التقليل من الاستيراد الأمر الذي يجعل المنتجات المحلية أقل تكلفة نسبيا مع المنتجات المستوردة وهذا راجع لنقص تكاليف الاستيراد وبهذا يكون المشروع الاستثماري قد حقق ربح من جهة، وقام بإشباع رغبات المجتمع من جهة أخرى.
- تقوم البنوك المانحة للتمويل بتقييم المشاريع الاستثمارية عن طريق دراسة مرودية هذا المشروع ، وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لها.

2 دراسة (نبيلة لعروسي، 2013) بعنوان:" دور المراجعة الداخلية في منح قروض الاستثمار "[2]، هدفت هده الدراسة إلى إظهار فعالية كل من المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية والعلاقة بينهما في دعم التسيير الجيد للبنوك وإعطاء الصورة الحقيقية والدور التي تلعبه المراجعة في تقديم الإرشاد لمتخذي القرار ، إضافة إلى ذلك محاولة تشخيص واقع المراجعة الداخلية في المؤسسات النقدية الجزائرية والممثلة في بنك القرض الشعبي الجزائري، للوقوف على أهمية المراجعة الداخلية بالنسبة لهذه المؤسسة في عملية منح قروض الاستثمار.

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

- يجب على أي مؤسسة أن تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية وأن تراعي مجموعة من المعايير التي من الواجب توفرها من أجل استقلالية إلى العناية المهنية ونطاق العميل وأدوات المراجعة من أجل الوصول إلى فعالية كبيرة.
- تعتبر دراسات ملفات القروض خطوة أساسية ومهمة في عملية منح القروض بالاعتماد على الطرق الحالية الحديثة.

---

[1] دلال لويشي، **"مرجع سبق ذكره"**، 2012/2013.

[2] نبيلة لعروسي وآخرون، **"مرجع سبق ذكره"**، 2012/2013.

– وفق القرض الشعبي الجزائري إلى درجة معتبرة من جعل المراجعة الداخلية كأداة تساعده في اتخاذ قرارات منح القروض.

3– دراسة (**مفيدة قسمية، 2013**) **بعنوان:** " **دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن** "[1]، هدفت هده الدراسة إلى التعرف على السياسات التي تطبقها الدولة للنهوض بهذا القطاع ، وإبراز واقع السكن في الجزائر والمشاكل التي تعيق فعاليته ، وأيضا إبراز كيفية تمويل السكن من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

– تطوير النظام المالي والبنكي،

– تحسين وتنويع مصادر أساليب تمويل السكن،

– مساهمة البنوك والمؤسسات على تحسين إعانات السكن الموجهة للفئات محدودة الدخل، لزيادة فعالية سياسات السكن التي تطبقها الحكومات في البلاد.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

تتشابه وتختلف الدراسات السابقة في مجموعة من النقاط سيتم إبرازها وفق التقسيم التالي:

1 أوجه التشابه

بعد عرض الدراسات السابقة وجدنا جل الدراسات تتركز على دراسة التمويل البنكي للمشاريع إضافة إلى ذلك دراسة مدى مساهمة البنوك التجارية في تنمية الاقتصاد الوطني للبلاد.

2 أوجه الاختلاف

حسب الهدف: هدفت الدراسات السابقة فتختلف أهدافها حسب كل باحث ، لدينا دراسة **دلال لويشي** تهدف إلى إبراز دور الاعتماد المستندي في تمويل واردات الجزائر ، بالإضافة إلى إبراز دور التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد، أما دراسة **نبيلة لعروسي وآخرون** هدفت إلى إبراز الدور الفعال للمراجعة البنكية في منح القروض الاستثمارية، أما دراسة **مفيدة قسمية** هدفت إلى التعرف بالقروض السكنية التي تعتبر أحد الأدوات المستخدمة في تمويل قطاع السكن من طرف البنوك التجارية. أما الدراسة الحالية للموضوع فتهدف إلى محاولة التعرف على التمويل البنكي للاستثمارات وأهم إجراءات المطبقة من طرف البنك من أجل منح قروض لهده الاستثمارات.

حسب الطريقة المعالجة: اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج التحليلي الوصفي مع دراسة حالة ، محاولة الوصول إلى المعرفة الرقمية والتفصيلية للبنوك التجارية ، وفي الدراسة الحالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، ودراسة حالة أما بالنسبة للمعلومات فقد جمعت عن طريق المقابلة.

[1] مفيدة قسمية، "**دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

خلاصة الفصل:

يعتبر التمويل أداة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية فهو منطلق كل مشروع استثماري ، حيث قمنا بتقسيم هدا الفصل إلى مبحثين، بالنسبة للمبحث الأول تم التسليط الضوء على أهمية التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، ثم إلى كيفية دراسة المشروع وذلك من أجل منح القرض اعتمادا على التحليل والتقييم المالي.

أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات التطبيقية تشترك في متغيرات موضوع الدراسة والتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة ، وكل هذا من أجل تسهيل معالجة حل إشكالية الدراسة والتي سيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثاني والذي سيتم فيه دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري –المديرية الجهوية للاستغلال 184- بورقلة.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري، حيث تناولنا فيه مفاهيم حول تمويل الاستثمارات بواسطة القروض البنكية وكذا الدراسات السابقة للموضوع.

سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العملي، لذلك سنتناول هذا الفصل في مبحثين، ففي المبحث الأول نقدم منهجية الدراسة، أما في المبحث الثاني فنعرض ونناقش فيه نتائج الدراسة التطبيقية وذلك من أجل البرهنة على مدى صحة الفرضيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

سوف نختص في هذا المبحث بعرض منهجية الدراسة في مطلبين، حيث نعرض في المطلب الأول عينة الدراسة. أما في المطلب الثاني سوف يتم توضيح آلية إنجاز الدراسة التطبيقية، بعرض طريقة وأدوات الدراسة.

المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة

1 مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في البنك الوطني الجزائري (BNA)، الذي أنشئ بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 وأسند له مهمة دعم تشجيع سياسة التسيير لرفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية ، وبعد إصلاحات 1971 تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة والفلاحة والتجارة....

وفي عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي أسند له مهمة التمويل، وفي عام 1988 تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدر ب 350 مليار دينار جزائري، واحتل آنذاك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من:

- القرض العقاري الجزائري.
- تونس والقرض الصناعي والتجاري.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا.
- مكتب معسكر للخصم.

1-1 مهام البنك الوطني الجزائري (BNA): تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي[1]:

- تنفيذ برنامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير والمتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر والضمانات كتسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف.... الخ
- إقراض المنشآت الصناعية العامة والخاصة.
- خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية عند التسديد.
- تسيير نشاط البنوك التجارية الأجنبية إضافة لصناديق القرض الفلاحي.
- تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات وإعادة استثمارها.
- يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية (في التجارة الخارجية).

2 عينة الدراسة: أما العينة المقصودة في الدراسة فتمثلت في مديرية الجهوية للاستغلال -184- بورقلة. وهي إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03 محرم 1415هـ الموافق لـ 13

[1] **الوثائق الداخلية للبنك**، –المديرية الجهوية للاستغلال 184 بورقلة -.

يونيو 1994 بمقر نهج جيش التحرير الوطني ورقلة على يد السيد محمد ترياش المدير العام الأول لها، وحاليا ممثلة من قبل السيد رضا بوهلال، ويقدر رأسمالها بـ 416.000.000.00 دج حيث تشرف هذه الأخيرة على 15 وكالة وفق الجدول التالي[1]:

الجدول رقم1: الوكالات التابعة لمديرية الجهوية للاستغلال –184– بورقلة

الوكالة	الرمز	الوكالة	الرمز
غرداية	291	الأغواط	301 (وكالة رئيسية)
غرداية	292	تمنراست	473
بريان	294	تقرت	941
القرارة	295	ورقلة	944 "ج"
متليلي	296	جانت	945
أفلوا	297	ورقلة	943 "ب"
حاسي مسعود	947	ورقلة	946 (وكالة رئيسية)
إليزي	948		

المصدر: من إعداد الطالب وفق الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: الطريقة وأدوات الدراسة

1 عرض منهج الدراسة

اعتمدنا في تحقيق الدراسة التطبيقية على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة وتحليل قرض استثماري ممنوح من طرف مديرية الجهوية للاستغلال –184– بورقلة لأحد عملائها.

2 الحدود المكانية والزمنية للدراسة

انحصرت حدود الدراسة المكانية في إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري BNA متمثلة في مديرية الجهوية للاستغلال _184_ بورقلة) ، أما الحدود الزمنية فكانت ممتدة ما بين 2012-2014.

3 الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل تحقيق الدراسة التطبيقية قمنا بإجراء مقابلة مع المكلف بالدراسات في مصلحة القروض لمعرفة مختلف الإجراءات والتدابير الإدارية المتبعة من أجل اتخاذ قرار منح قرض استثماري ، كما قمنا بجمع الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة كأداة من أدوات البحث العلمي قصد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، إضافة إلى تحليل الميزانيات التقديرية للمؤسسة لاتخاذ قرار منح القرض الاستثماري.

[1] **الوثائق الداخلية للبنك**، –المديرية الجهوية للاستغلال 184 بورقلة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة الميدانية ، حيث قمنا بدراسة وتقييم ملف طلب قرض استثماري مقدم من طرف أحد العملاء للبنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية للاستغلال 184- بورقلة.

المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية للاستغلال 184- بورقلة.

يعتمد البنك الوطني الجزائري في تعامله على ثلاثة أنواع من القروض هي:

1- القروض الاستثمارية: هي كل القروض التي منحت من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة تكون ذات أجل طويل أو متوسط ، حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك ، بالإضافة إلى أن هذا النوع من القروض يقلل من المخاطر التي تواجه البنك.

2- قروض الاستغلال: وهي القروض الأكثر تداولا لدى البنك الوطني الجزائري.

3- القروض الاستهلاكية : وهي قروض ممنوحة للغرض الاستهلاكي. ومن أبرزها القروض الممنوحة لاقتناء السيارات، حيث شُرع في منحها سنة 2016

المطلب الثاني: دراسة ملف قرض استثماري ممنوح من طرف البنك الوطني الجزائري- المديرية الجهوية للاستغلال 184 بورقلة-.

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات ، تبدأ بتكوين ملف خاص بالاستثمار، وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان من أجل دراسته عبر مجموعة من الخطوات، وذلك خلال فترة لا تتعدى شهرين.

1 مكونات ملف القرض

يتكون ملف طلب قرض استثماري من مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر ، حيث تتضمن بيانات دقيقة عن الاستثمار موضوع القرض. ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- ✓ تقديم للمشروع.
- ✓ إظهار الصحة المالية للمؤسسة.
- ✓ إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع.
- ✓ تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها.
- ✓ إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع[1].

يقوم صاحب المشروع بتحرير ملف يتكون من الوثائق التالية:

[1] **الوثائق الداخلية للبنك**، –المديرية الجهوية للاستغلال 184 بورقلة.. مصلحة القروض.

- ✓ طلب خطي مؤرخ ومتضمن موضوع القرض أو غرض المشروع وقيمة القرض المطلوبة ومدة استحقاقه كذلك يتضمن اسم صاحب طالب القرض والاسم التجاري للمؤسسة التي قدمت هذا الطلب ويكون هذا الطلب مختوم بختم المؤسسة وممضي من طرف المسير أو صاحب هذه المؤسسة.
- ✓ نسخة طبق الأصل لسجل التجاري (Registre commerce).
- ✓ نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الجبائي (NIF).
- ✓ شهادة أداء المستحقة الضريبية غير المنتهية الصلاحية MISE à JOUR.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء CNAS.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني لعمال الغير الأجراء CAS NOS.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، وهذه الوثيقة خاصة بمؤسسات قطاع البناء والاستغلال العمومي والري فقط CACOPATH.
- ✓ شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية BAOL.
- ✓ ثلاث ميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة.
- ✓ نسخة من تقرير محافظ الحسابات للسنوات الثلاث الأخيرة.
- ✓ نسخة من العقد التأسيسي لمؤسسة في حالة ما كانت (SARL, SPA, EURL)، أما في هذه الحالة فالمؤسسة عبارة عن شخص معنوي.

2: فحص ملف القرض

عند تقديم المؤسسة لطلب منح القرض الاستثماري من المديرية الجهوية للاستغلال – 184– بورقلة، يتم تفحص ملف طلب القرض للتأكد من استيفائه لكامل العناصر الممثلة في:

- ✓ الطلب الخطي.
- ✓ التأكد من وجود حساب جاري مفتوح باسم صاحب المؤسسة لدى الوكالة.
- ✓ التأكد من شهادة أداء المستحقات الضرائب ومدة الصلاحية.
- ✓ وثائق قانونية ممثلة في السجل التجاري.
- ✓ الميزانيات للسنوات الثلاثة السابقة والميزانيات التقديرية للسنوات الخمس المقبلة.
- ✓ نسخة من فواتير الشكلية للتجهيزات والمعدات.
- ✓ تقدير كمي ونوعي لأشغال بناء محطة غسل وتشحيم السيارات.
- ✓ الميزانيات للسنوات الثلاثة السابقة والميزانيات التقديرية للسنوات الخمس المقبلة.

3 الدراسة المالية لملف قرض استثماري

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه من الوكالة ، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة ، والنشاط المراد تمويله ، لذا سيتم في هذه المرحلة القيام بالدراسة المالية لقرض استثماري لمؤسسة (**X**)، وهي عبارة عن محطة بنزين ، وترغب في الحصول على قرض استثماري قصد توسيع نشاطها الخدماتي.

3-1 التعريف بالمؤسسة

المؤسسة (**X**) هي عميل سابق لدى البنك الوطني الجزائري وهي مؤسسة ذات نشاط خدماتي متمثل في محطة بنزين ، حيث بدأت نشاطها في: اليوم/الشهر/السنة، مسجلة بمركز السجل التجاري (فرع////) بتاريخ: اليوم/الشهر/السنة.

3-2 القرض المطلوب

يمثل القرض المطلوب من طرف مؤسسة (**X**) في قرض استثماري بقيمة 24 000 000 DA لاقتناء معدات خاصة بالبنزين، وقدرت تكلفة هذا المشروع بـ 40 000 000DA.

- المساهمة الذاتية من المؤسسة قدرت بـ: 16 000 000 DA أي ما يعادل 40% من تكلفة كل المشروع.
- المساهمة المرجو تمويلها من طرف البنك في هذا المشروع تمثلت في قيمة القرض بـ: 24 000 000 DA أي ما يعادل 60% من تكلفة المشروع.

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية ، وذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة والاستحقاق وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة ، والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

3-3 دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة X

قمنا بتجهيز الميزانية المالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لنشاط هذه المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TR) بناءا على الوثائق المالية والممثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن تم تحويلها إلى ميزانيات مالية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي يقوم بها البنك تسجل على استمارات.

أ- التحقق من الميزانيات المالية المقدمة.

ب- حساب المؤشرات المالية TR, BFR, FR على أساس الميزانيات المالية.

ج- حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري.

- القدرة على التمويل الذاتي CAF = النتيجة الصافية + مخصصات الامتلاك.
- القيمة الحالية لتدفقات المشروع:
- مدة استرداد القرض = قيمة القرض / متوسط التمويل الذاتي.
- مدة استرداد قيمة المشروع = قيمة المشروع / متوسط التمويل الذاتي.
- وتستطيع الوكالة منح قروض استثمارية في حدود 10 مليون دينار جزائري ، فإن كانت التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع كبيرة (أكبر من 10 مليون دينار جزائري)، فإن الوكالة تقوم بإرسال الملف إلى المديرية الجهوية التابعة لها (قسم القروض) ليقوم بعد ذلك المكلف بالدراسة بإجراء الدراسات المالية اللازمة.

تعرض الجداول التالية الميزانيات المحاسبية للمؤسسة X للسنوات 2012، 2013، 2014.

الجدول رقم 2: الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2012، أنظر الملحق رقم (1)

جانب الأصول **الوحدة: دينار جزائري**

الأصول	السنة الحالية			صافي السنة السابقة
	المبلغ الخام	اهتلاك	المبلغ الصافي	
الأصول الدائمة				
موجوات غير ملموسة	427 339		427 339	427 339
الأراضي	1 475 000		1 475 000	1 475 000
المباني	12 590 898	9 072 556	3 518 341	4 147 886
الأصول المادية الأخرى	40 881 532	38 942 594	1 938 937	2 606 538
المجموع	55 374 700	48 015 151	7 359 618	8 656 764
الأصول المتداولة				
المخزونات	1 574 152		1 574 152	1 409 100
مدينون آخرون	516 386		516 386	516 386
ضرائب ورسوم	5 272 038		5 272 038	4 633 803
خزينة الأصول	26 199 826		26 199 826	20 772 783
مجموع الأصول الجارية	33 562 403		33 562 403	27 332 074
المجموع الاجمالي للأصول	88 937 173	48 015 151	40 922 022	35 988 838

جانب الخصوم الوحدة: دينار جزائري

الخصوم	N السنة الحالية	N-1 السنة السابقة
الأموال الخاصة		
رأسمال	24 215 357	23 447 672
النتيجة الصافية	2 820 182	1 937 685
مجموع الأموال الخاصة	27 035 540	25 385 357
ديون قصيرة الأجل		
قروض ديون ومالية	1 000 000	1 000 000
مجموع قروض ديون مالية	1 000 000	1 000 000
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	11 060 988	7 032 013
ضرائب	66 681	125 546
ديون أخرى	444 381	483 363
خزينة الخصوم	1 314 431	1 962 558
مجموع الخصوم الجارية	12 886 481	9 603 481
مجموع الخصوم الإجمالي	40 922 022	35 988 838

الجدول رقم 3: الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2013، أنظر الملحق رقم (2)

جانب الأصول الوحدة: دينار جزائري

الأصول	السنة الحالية			صافي السنة السابقة
	المبلغ الخام	اهتلاك	المبلغ الصافي	
الأصول الدائمة				
موجوات غير ملموسة	427 339		427 339	427 339
الأراضي	1 475 000		1 475 000	1 475 000
المباني	12 590 898	9 702 101	2 888 796	3 518 341
الأصول المادية الأخرى	40 881 532	39 610 195	1 271 336	1 938 937
المجموع	55 374 770	49 312 297	6 062 473	7 359 618
أصول متداولة				
المخزونات	1 542 267		1 542 267	1 574 152
مدينون آخرون	1 451 592		1 451 592	516 386
ضرائب ورسوم	6 253 295		6 253 295	5 272 038
خزينة الأصول	36 047 938		36 047 938	26 199 826

مجموع الأصول الجارية	45 295 094		45 295 094	33 562 403
مجموع الأصول الإجمالي	100 669 864	49 312 297	51 357 567	40 922 022

جانب الخصوم الوحدة: دينار جزائري

الخصوم	N السنة الحالية	N-1 السنة السابقة
الأموال الخاصة		
رأسمال	27 135 540	24 215 357
النتيجة الصافية	3 589 888	2 820 182
مجموع الأموال الخاصة	30 725 429	27 035 540
ديون قصيرة الأجل		
قروض ديون ومالية		1 000 000
مجموع قروض ديون مالية		1 000 000
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	16 963 720	11 060 988
ضرائب	69 602	66 681
ديون أخرى	481 384	444 381
خزينة الخصوم	3 117 431	1 314 431
مجموع الخصوم الجارية	20 632 138	12 886 481
مجموع خصوم الإجمالي	51 357 567	40 922 022

الجدول رقم 4: الميزانية المحاسبية للمؤسسة X لسنة 2014، أنظر الملحق رقم (3)

جانب الأصول الوحدة: دينار جزائري

الأصول	السنة الحالية			صافي السنة السابقة
	المبلغ الخام	اهتلاك	المبلغ الصافي	
الأصول الدائمة				
موجوات غير ملموسة	427 339		427 339	427 339
الأراضي	1 475 000		1 475 000	1 475 000
المباني	12 590 898	10 331 646	2 259 251	2 888 796
الأصول المادية الأخرى	40 881 532	40 277 796	603 735	1 271 336
المجموع	55 374 770	50 609 443	4 765 327	6 062 473

أصول متداولة				
مخزونات				1 542 267
مدينون آخرون	975 685		975 685	1 451 592
ضرائب ورسوم	7 719 947		7 719 947	6 253 295
خزينة الأصول	45 885 820		45 885 820	36 047 938
مجموع الأصول الجارية	54 581 453		54 581 453	45 295 094
مجموع الأصول الإجمالي	109 956 223	50 609 443	59 346 780	51 357 567

جانب الخصوم **الوحدة: دينار جزائري**

الخصوم	**N السنة الحالية**	**N-1 السنة السابقة**
الأموال الخاصة		
رأسمال	27 657 956	27 135 540
النتيجة الصافية	5 134 691	3 589 888
مجموع الأموال الخاصة	32 792 647	30 725 429
ديون قصيرة الأجل		
قروض ديون ومالية	00	00
مجموع قروض ديون مالية	00	00
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	23 783 724	16 963 720
ضرائب		69 602
ديون أخرى	486 880	481 384
خزينة الخصوم	2 283 528	3 117 431
مجموع الخصوم الجارية	26 554 133	20 632 138
مجموع خصوم الإجمالي	59 346 780	51 357 567

الجدول رقم 5: الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الخمسة (2015-2016-2017-2018-2019).

أنظر الملحق رقم (4)

جانب الأصول **U= KDA**

السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الأصول الدائمة					
موجودات غير	427	427	427	427	427

ملموسة					
الأراضي	1 475	1 475	1 475	1 475	1 475
المباني	68 147	68 147	68 147	68 147	68 147
الأصول المادية الأخرى	51 929	51 929	51 929	51 929	51 929
الاهتلاك	53 500	59 419	65 338	70 997	76 287
المجموع	68 478	62 559	56 640	50 981	45 691
أصول متداولة					
المخزونات	2 000	2 500	3 000	3 500	3 800
مدينون آخرون	800	1 000	1 200	1 500	1 800
ضرائب ورسوم	1 500	1 800	2 200	2 800	3 000
خزينة الأصول	15 152	25 602	32 319	39 933	50 511
مجموع الأصول المتداولة	19 452	30 902	38 719	47 733	59 111
مجموع الأصول الإجمالي	87 930	93 461	95 359	98 714	104 802

جانب الخصوم U= KDA

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
أموال الخاصة					
رأسمال	29 956	49 171	59 849	71 249	84 488
النتيجة الصافية	9 607	5 339	5 700	6 620	9 450
مجموع الأموال الخاصة	39 563	54 510	65 549	77 868	93 938
ديون قصيرة الأجل					
قروض ديون ومالية	46 700	37 360	28 020	18 680	9 340
مجموع قروض ديون المالية	46 700	37 360	28 020	18 680	9 340
الخصوم الجارية					
موردون وحسابات ملحقة	855	701	650	500	450

ضرائب	500	600	700	800	900
ديون أخرى	312	291	440	865	174
خزينة الخصوم	00	00	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	1 667	1 592	1 790	2 165	1 524
مجموع خصوم الإجمالي	87 930	93 462	95 359	98 713	104 802

الجدول رقم 6: حساب مؤشرات التوازن المالي: FR–BFR–TR

الوحدة: دينار جزائري

البيان / السنوات	2012	2013	2014
رأسمال العامل **FR**	20 675 922.00	24 662 956.00	28 027 320.00
احتياج رأسمال العامل **BFR**	-4 209 473.00	-8 267 551.00	-15 574 972.00
الخزينة **TR**	24 885 935.00	32 930 507.00	43 602 292.00

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على ميزانيات البنك

المطلب الثالث: الدراسة التحليلية واتخاذ القرار

- لكي يتحقق التوازن المالي للمؤسسة حسب المنظور الوظيفي يجب أن تتوفر ثلاثة شروط تتعلق رأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة الصافية للمؤسسة، كما يلي:
- يجب أن يكون رأس المال العامل موجبا، ويتحقق ذلك إذا استطاعت المؤسسة تمويل الاستخدامات الدائمة اعتمادا على الموارد الدائمة؛
- أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاحتياج في رأس المال العامل، حيث أنه لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل صافي إجمالي موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال؛
- يجب أن تكون الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة، فهي تمثل الفرق بين رأس المال العامل الصافي الاحتياج في رأس المال العامل.

1 تحليل مؤشرات التوازن المالي (FR– BFR– TR)

✓ **FR** (2012_2014) نلاحظ رأس مال العامل موجب ويرتفع من قيمة 20 675 922.00 إلى 24 662 956.00 حتى يصل إلى القيمة 28 027 320.00 على التوالي، هذا يد على أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة.

- ✓ **BFR** (2012_2014) نلاحظ الاحتياج في رأس المال العامل سالب وينخفض من سنة إلى أخرى ويفسر هذا أن المؤسسة ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال فمواردها أكبر من احتياجاتها، أي لا تحتاج المؤسسة إلى تمويل الخارجي وإنما تمول دورتها بمواردها الخاصة.
- ✓ **TR** (2012_2014) نلاحظ الخزينة موجبة وترتفع كلما ارتفع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى يدل على توفير السيولة مما يسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

يتبين من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي لهذه المؤسسة أنها تتمتع بتوازن مالي.

2 حساب قدرة التمويل الذاتي CAF

(CAF) قدرة التمويل الذاتي= نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك

الجدول رقم 7: حساب قدرة التمويل الذاتي (CAF)

U=KDA

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الدورة	9 607	5 339	5 700	6 620	9 450
مخصصات الاهتلاك	2 891	5 919	5 919	5 660	5 290
CAF	312 498	11 258	11 619	12 280	14 740

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على ميزانيات البنك

3 حساب القيمة الحالية الصافية (VAN)

$$\textbf{VAN=}\ caf1(1+i)^{-1}+ caf2(1+i)^{-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots Caf5(1+i)^{-5}$$

$$\textbf{VAN=}2498(1+0{,}0725)^{-1}+11258(1+0{,}0725)^{-2}+11619(1+0{,}0725)^{-3} + 12280(1+0{,}0725)^{-4} + 14740(1+0{,}0725)^{-5} - 40\,000$$

VAN= 50527,73124 –40000 = 10527,73124 KDA

أي

VAN= 10527731,24 DA

VAN>0 بما أن القيمة الحالية الصافية موجبة فإن المشروع يحقق ربحية اقتصادية أو فائض(**K**)، إذا فهو مقبول.

- **معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار =** $\frac{\text{قيمة المشروع}}{\text{متوسط } \boldsymbol{CAF}}$.

– متوسط $\boldsymbol{CAF} = \frac{\text{مجموع } \boldsymbol{CAF}}{5}$ **ومنه** $= \frac{\mathbf{62\ 395\ 000}}{\mathbf{5}}$ = 12 974 000 DA.

– معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار:

$$\frac{40\ 000\ 000}{12\ 479\ 000} = 3{,}20$$

فترة استرداد القرض الاستثماري هي: ثلاث سنوات وشهرين.

- **معدل استرداد قيمة القرض =** $\frac{\text{قيمة القرض}}{\text{متوسط } \mathbf{CAF}}$

– قيمة القرض= قيمة المشروع X 60%

%60 X 40 000 000 =24 000 000

– معدل استرداد قيمة القرض= $\frac{24\ 000\ 000}{12\ 479\ 000} = 1{,}92$

فترة استرداد قيمة القرض هي سنة وتسعة أشهر ويومين.

المطلب الرابع: مخاطر وضمانات التمويل الاستثماري

تعتبر حالة عدم السداد من المخاطر التي لا يرغب البنك الوقوع فيها لما لها من آثار سلبية تؤثر على خزينة البنك.

1 ضمانات التمويل

عند منح البنك قرض للمقترض أو الزبون ، هذا لا يعني أن البنك يضع ثقته فيه ، ولكن هذا الأخير ومهما كانت درجتها فهي قابلة للانحلال والتلاشي.

عند إصدار القرار النهائي لمنح القرض ، فلا بد من ضمانات يقدمها الزبون للبنك ، حيث يقوم المكلف بالدراسات بتحرير الضمان القانوني مع إلزامية تحديد مدى فعالية الضمان الأنسب لمواجهة خطر عدم السداد لهذا القرض ، ففي هذه الحالة يقوم البنك بجمع الضمانات التي تناسب نوعية القرض المقدمة وتتمثل في:

- اتفاقية قرض الاستثمار التي يمضيها المدير مع العميل وملحق الاتفاقية قرض الاستثمار ، وتحتوي الاتفاقية على طوابع مسجلة في مصلحة الطابع والتسجيل في مديرية الضرائب وكذا يقوم البنك بانجاز سند لأمر بقيمة القرض.
- يقوم العميل بضمان كافة التجهيزات والمعدات الموجودة في محطة البنزين للبنك.

2 تحصيل القرض

يمكن حصر مراحل عملية تحصيل القرض في البنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة– فيما يلي:

2-1 مرحلة ما قبل المنازعات (مرحلة التحصيل الودي)

عند شعور البنك بخطر عدم السداد ، يقوم بمراسلة العميل حيث يعلمه بتاريخ السداد فإن استجاب العميل فإن البنك يحمله مبلغ الدين مضيفا له مبلغ التأخير.

2-2 مرحلة النزاعات

وهي مرحلة تأتي بعد مرحلة التحصيل الودي ، وهنا إذا لم يستجب العميل لمراسلة البنك يُحوّل ملف العميل مباشرة إلى قسم المنازعات وبدوره يقوم هذا القسم بمراسلته عبر محضر قضائي ، فإن استجاب العميل بالدفع، فإن البنك يقوم بإعطائه مهلة حتى يسدد المبلغ القرض.

2-3 المرحلة الأخيرة (الحجز القانوني)

إذا لم يستجيب العميل من مراسلة المحضر القضائي ، للبنك الحق في التصرف في الضمان مثل ما شاء بعد أخذ أمر من رئيس المحكمة ، ويقصد بالحجز القانوني يقام البنك بتجميد جميع حسابات العميل في البنوك الأخرى من أجل تحصيل قيمة القرض المقدمة للعميل.

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بعرض الدراسة التطبيقية للوقوف على الإجراءات العملية المتبعة من طرف البنوك أثناء اتخاذهم لقرار منح التمويل الاستثماري لإحدى المؤسسات الاقتصادية من خلال تقديم منهجية الدراسة ثم القيام بدراسة ملف طلب قرض استثماري ، حيث قمنا بفحص الملف لمعرفة إمكانية قبوله وبعد ذلك حللنا بعض مؤشرات التوازن المالي (FR. BFR. TR)، وفي الأخير توصلنا إلى أنه باستطاعة العميل الحصول على التمويل المطلوب.

الخاتمة

قمنا في هذه الدراسة بالبحث في موضوع تمويل البنوك التجارية للاستثمارات من حيث التقنيات المستخدمة لاتخاذ قرار التمويل من خلال فصلين. تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية التي تؤصل الجانب النظري للموضوع ، بالإضافة إلى الاضطلاع على الأدبيات التطبيقية من خلال عرض ومناقشة بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وإبراز ما يميز هذه الدراسة عن بقية تلك الدراسات. وتناولنا في الفصل الثاني الدراسة التطبيقية ، حيث قدمنا في مبحثها الأول منهجية الدراسة وفي مبحثها الثاني درسنا فيه ملف قرض استثماري تقدمت به إحدى المؤسسات الاقتصادية في مدينة ورقلة للوكالة البنكية التابعة للبنك الوطني الجزائري متمثلة في– المديرية الجهوية للاستغلال 184– بورقلة.

توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:

- تساهم الوكالة البنكية في دعم المشاريع الاستثمارية من خلال منح القروض الاستثمارية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذا الدعم يتم تقنينه بمعايير تستخدمها البنوك من خلال وكالاتها البنكية لمنح التمويل الاستثماري. تخص هذه المعايير كل من موضوع القرض وطالب القرض ، وهي متضمنة في ملف طلب القرض، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى.

- تتبع الوكالة البنكية إجراءات محددة من أجل منح القروض الاستثمارية بدء بالمعايير الواجب توفرها في ملف القرض ، إلى عملية فحص الملف والتأكد من توفر الشروط المطلوبة نهاية بالدراسة المالية للمشروع والاطمئنان من مدى الجدوى منه. وتتوج هذه الدراسة باتخاذ قرار منح الاستثمار ، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية.

- نظرا للمخاطر التي تترتب عن عملية التمويل الاستثماري، تلزم البنوك التجارية العميل باتخاذ إجراءات عملية تحميها من مخاطر التمويل الاستثماري ، منها طلب الضمانات من العميل لتفادي الوقوع في حالة عدم السداد ، وفي حالة التعثر تقوم بمختلف إجراءات التحصيل وفق ما هو منصوص عليه في القانون، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات

- إدراج مصلحة لتسيير المخاطر.
- ضرورة التعاون بين البنوك في منح القروض الضخمة، لتمكين المؤسسة أو العميل من تمويل مشروعه.
- تطوير وسائل التمويل، بالإضافة إلى مواكبة الطرق الحديثة في التمويل.

الملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

Serie G n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilsations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 590 898	9 072 556	3 518 341	4 147 886
Autres immobilisations corporelles	40 881 532	38 942 594	1 938 937	2 606 538
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 770	48 015 151	7 359 618	8 656 764
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 574 152		1 574 152	1 409 100
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	516 386		516 386	516 386
Impôts et assimilés	5 272 038		5 272 038	4 633 803
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	26 199 826		26 199 826	20 772 783
TOTAL ACTIF COURANT	33 562 403		33 562 403	27 332 074
TOTAL GENERAL ACTIF	88 937 173	48 015 151	40 922 022	35 988 838

الملحق رقم 02

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

23-12-13

2013 أفريل 28

Exercice clos le 31/12/2012

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	24 215 357	23 447 672
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 820 182	1 937 685
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	27 035 540	25 385 357
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	1 000 000	1 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	1 000 000	1 000 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	11 060 988	7 032 013
Impôts	66 681	125 546
Autres dettes	444 381	483 363
Trésorerie Passif	1 314 431	1 962 558
TOTAL III	12 886 481	9 603 481
TOTAL PASSIF (I+II+III)	40 922 022	35 988 838

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

Série G n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilsations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 590 898	9 702 101	2 888 796	3 518 341
Autres immobilisations corporelles	40 881 532	39 610 195	1 271 336	1 938 937
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 770	49 312 297	6 062 473	7 359 618
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 542 267		1 542 267	1 574 152
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	1 451 592		1 451 592	516 386
Impôts et assimilés	6 253 295		6 253 295	5 272 038
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	36 047 938		36 047 938	26 199 826
TOTAL ACTIF COURANT	45 295 094		45 295 094	33 562 403
TOTAL GENERAL ACTIF	100 669 864	49 312 297	51 357 567	40 922 021

الملحق رقم 04

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	27 135 540	24 215 357
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 589 888	2 820 182
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	30 725 429	27 035 540
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		1 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		1 000 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	16 963 720	11 060 988
Impôts	69 602	66 681
Autres dettes	481 384	444 381
Trésorerie Passif	3 117 431	1 314 431
TOTAL III	20 632 138	12 886 481
TOTAL PASSIF (I+II+III)	51 357 567	40 922 022

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 05

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 1 [illegible] 45

Désignation de l'entreprise

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [illegible]

[illegible] 2015 [illegible] 31

Exercice clos le : 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

Serie G n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
CTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
art d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
mmobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
mmobilsations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 590 898	10 331 646	2 259 251	2 888 796
Autres immobilisations corporelles	40 881 532	40 277 796	603 735	1 271 336
mmobilisations en concession				
mmobilisations encours				
nmobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 770	50 609 443	4 765 327	6 062 473
CTIF COURANT				
tocks et encours				1 542 267
réances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	975 685		975 685	1 451 592
Impôts et assimilés	7 719 947		7 719 947	6 253 295
Autres créances et emplois assimilés				
isponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	45 885 820		45 885 820	36 047 938
TOTAL ACTIF COURANT	54 581 453		54 581 453	45 295 094
TOTAL GENERAL ACTIF	109 956 223	50 609 443	59 346 780	51 357 567

الملحق رقم 06

DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le : 31/12/2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
APITAUX PROPRES		
Capital émis	27 657 956	27 135 540
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 134 691	3 589 888
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	32 792 647	30 725 429
ASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
'ASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	23 783 724	16 963 720
Impôts		69 602
Autres dettes	486 880	481 384
Trésorerie Passif	2 283 528	3 117 431
TOTAL III	26 554 133	20 632 138
TOTAL PASSIF (I+II+III)	59 346 780	51 357 567

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 07

4.2 BILANS PREVISIONNELS
A- ACTIF

U= KDA

ACTIF	1 ANNEE	2 ANNEE	3 ANNEE	4 ANNEE	5 ANNEE
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	*427*	*427*	*427*	*427*	*427*
Immobilisations corporelles					
Terrains	*1 475*	*1 475*	*1 475*	*1 475*	*1 475*
Bâtiments	*68 147*	*68 147*	*68 147*	*68 147*	*68 147*
Autres immobilisations corporelles	*51 929*	*51 929*	*51 929*	*51 929*	*51 929*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
AMORTISSEMENT,PROVISIONS ET PERTES VALEUR	*53 500*	*59 419*	*65 338*	*70 997*	*76 287*
TOTAL ACTIF NON COURANT	68 478	62 559	56 640	50 981	45 691
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	*2 000*	*2 500*	*3 000*	*3 500*	*3 800*
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs	*800*	*1 000*	*1 200*	*1 500*	*1 800*
Impôts et assimilés	*1 500*	*1 800*	*2 200*	*2 800*	*3 000*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	*15 152*	*25 602*	*32 319*	*39 933*	*50 511*
TOTAL ACTIF COURANT	19 452	30 902	38 719	47 733	59 111
TOTAL GENERAL ACTIF	87 930	93 461	95 359	98 714	104 802

الملحق رقم 08

B – PASSIF

U= KDA

PASSIF	1 ANNEE	2 ANNEE	3 ANNEE	4 ANNEE	5 ANNEE
CAPITAUX PROPRES :					
Capital émis	*29 956*	*49 171*	*59 849*	*71 249*	*84 488*
Capital non appelé					
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)					
Ecarts de réévaluation					
Ecart d'équivalence (1)					
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	*9 607*	*5 339*	*5 700*	*6 620*	*9 450*
Autres capitaux propres – Report à nouveau					
Part de la société consolidante (1)					
Part des minoritaires (1)					
TOTAL I	39 563	54 510	65 549	77 868	93 938
PASSIFS NON-COURANTS :					
Emprunts et dettes financières	*46 700*	*37 360*	*28 020*	*18 680*	*9 340*
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits constatés d'avance					
TOTAL II	46 700	37 360	28 020	18 680	9 340
PASSIFS COURANTS :					
Fournisseurs et comptes rattachés	*855*	*701*	*650*	*500*	*450*
Impôts	*500*	*600*	*700*	*800*	*900*
Autres dettes	*312*	*291*	*440*	*865*	*174*
Trésorerie Passif					
TOTAL III	1 667	1 592	1 790	2 165	1 524
TOTAL PASSIF (I+II+III)	87 930	93 462	95 359	98 713	104 802

المراجع

أولا: الكتب

1- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

2- عدنان عبد الجبار موافق الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، ط01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

3- محمد السعيد أنور سلطان،" **إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

4- محمد سعيد السمهوري،" **اقتصاديات النقود والبنوك**"، ط 01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

ثانيا: رسائل ماجستير

5- أحلام مخبي،" **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2017/2006.

6- إبراهيم محمد نايت،" **آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011.

7- سعاد صديقي،" **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.

8- فضيلة زواوي،" **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

9- آسيا قاسيمي،" **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنوك**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

ثالثا: مذكرات ماستر

10- انتصار صحراوي،" **مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/.

11- إدريس بن بخمة،" **دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

12- حياة جعفري وآخرون،" **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أكلي أو الحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014.

13- دلال لويشي،" **دور القروض البنكية في تمويل الاستثمار**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012.

14- سميرة رحموني،" **التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

15- فتيحة غبار،" **دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014.

16- مفيدة قسمية،" **دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

17- نادية عمران،" **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2014.

18- نبيلة لعروس وآخرون،" **دور المراجعة الداخلية في منح قروض الاستثمار**"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر، 2013/2012.

رابعا: الملتقيات

19- مسعود دوسي وآخرون، دور البنوك في تمويل الاستثمارات،" **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات–**"، جامعة البليدة. الجزائر.

الفهرس

العنـــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VII
مقـــــــــــدمة العامـــــــــة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	3
المطلب الأول: ماهية التمويل	3
المطلب الثاني: ماهية القروض البنكية	5
المطلب الثالث: تمويل الاستثمارات من طرف البنك	8
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	12
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	12
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	13
خلاصة الفصل	14
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	16
المبحث الأول:منهجية الدراسة	17
المطلب الأول: عينة الدراسة	17
المطلب الثاني: طريقة وأدوات الدراسة	18
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	19
المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري – المديرية الجهوية للاستغلال 184 بورقلة-	19
المطلب الثاني: دراسة ملف قرض استثماري ممنوح من طرف البنك الوطني الجزائري – المديرية	19

الجهوية للاستغلال 184 بورقلة-	
المطلب الثالث: الدراسة التحليلية واتخاذ القرار	27
المطلب الرابع: مخاطر وضمانات التمويل الاستثماري	29
خلاصة الفصل	31
الخاتمة	33
المراجع	35
الملاحق	38
الفهرس	47